إسماعيل الحوراني متوسطا فريق العمل (أسامة أبوعطية)

«الأندلس» توفر حلولاً منزلية مبتكرة بمجموعة «أريستون» الإيطالية الجديدة

المدير العام لشركة الأندلس التجارية إسماعيل الحوراني

مدير التسويق الإقليمي في أريستون مارتينو زيزيولي

مدير المبيعات الإقليمي في أريستون هشام حسين

عبدالرحمن خالد

أعلنت شركة الأندلس التجارية ـ الموزع الحصري لأريستون في الكويت ـ عن طرحها لمجموعة جديدة من مستلزمات المنزل التي تحمل اسم أريستون الإيطالي العريق خلال احتفال أقيم في فندق موفنبيك البدع.

وتضم المجموعة الجديدة تشكيلة من الأجهزة والمستلزمات المنزلية بنوعيها المدمج «Built in» والعادية «Free Standing» كحلول مبتكرة لجميع مستلزمات المنزل تحت اسم «أريستون» وما يعنيه ذلك الاسم العريق من مواصفات رفيعة مثل الراحة والصمت والأمان والجودة. وتحتوي مجموعة الأجهزة المدمجة على طباخات وشفاطات وثلاجات وغسالات وغسالات أطباق وميكروويف وأفران، في حين تتضمن مجموعة الأجهزة العادية (free standing) غسالات وغسالات أطباق ونشافات. وتقدم المجموعتان حلولا مبتكرة لجميع احتياجات العملاء في تجهيز منازلهم بما يليق بنمط حياتهم الأنيق.

كما تتضمن التشكيلة الجديدة طباخات الغاز والطباخات ذات الأسطح السيراميك الزجاجية Hob.

بالإضافة إلى طباخات أريستون المدمجة ذات المعايير عالية الجودة والتي من شأنها الارتقاء بشكل مطبخ العميل وملاقاة احتياجاته الخاصة، حيث تتيح طباخات أريستون أنواعا متعددة من طرق الطهي مثل القلي والتحمير أو الطهو الهادئ.

وقد تخلل الاحتفال كلمة المدير العام لشركة الأندلس التجارية اسماعيل الحوراني، حيث قال فيها: «نفخر بتقديم احدى أفضل العلامات العالمية التي توفر مجموعة واسعة من المستلزمات المنزلية العصرية بأعلى معايير الكفاءة والجودة والاستهلاك المبتكر للطاقة مع أعلى درجات الامتياز في الأداء لنؤكد على التزامنا المستمر بتقديم كل ما هو جديد في عالم التجهيز المنزلي إلى عملائنا الكرام».

وقد أدركت شركة الأندلس أن المطبخ الحديث أصبح بمثابة غرف للمعيشة، حيث تقضي فيه الأسرة جزءا غير يسير من وقتها، وطبقا للاتجاهات العالمية، فإن الأجيال القادمة من المطابخ والبيوت في العالم سوف تتحول في أغلبيتها لنظام الأجهزة المدمجة، ولهذا وفرت أريستون جميع الأجهزة المدمجة بكافة المقاسات والإمكانيات من المسطحات والأفران والكهرباء والشفاطات وغسالات الأطباق والميكروويف بمختلف الأحجام.

ومن المعروف أن أريستون تمكنت منذ ظهورها كشركة عالمية في مطلع الستينيات من أن تفرض نفسها بسرعة بين أعرق الماركات العالمية حتى أصبحت العلامة التجارية الإيطالية من أفضل المصنعين في العالم للأجهزة المنزلية التي تتمتع بخليط يمزج بين العراقة والابتكار بتصميمات إيطالية مبدعة. ولمزيد من المعلومات عن منتجات أريستون يمكن زيارة معارض الأندلس أو تجار التجزئة المعتمدين في كل أنحاء الكويت.

إسماعيل الحوراني ووائل ديب خلال الاحتفالية

جانب من منتجات أريستون الجديدة كليا

«علي الغانم» تطرح زيوت «ليكوي مولي» الألمانية وبطاريات «اكساييد» الأميركية

قص شريط الافتتاح

مركز الخدمة الجديد

عززت شركة علي الغانم وأولاده للسيارات، الوكيل الحصري والموزع المعتمد لسيارات BMW وMINI وRolls Royce في الكويت، من مكانتها الرائدة في سوق تجزئة السيارات في الدولة بعد دخولها في شراكة لتصبح الموزع الحصري للعلامة الألمانية الرائدة في زيوت المحرك «ليكوي مولي» والبطاريات الأميركية للسيارات «اكساييد».

وفي ضوء ذلك يجري استخدام زيوت المحرك «ليكوي مولي»، التي تعد زيوت المحرك رقم 1 في ألمانيا، الآن في جميع مراكز الخدمة والمعارض التابعة للشركة، وكذلك مركز الخدمة التابع لها في محطة أولى للوقود بمنطقة غرب مشرف.

إلى جانب ذلك، تتوافر زيوت «ليكوي مولي» في معظم محطات أولى للوقود المنتشرة في كل أرجاء الكويت، ما يسهل على جميع أصحاب وعشاق السيارات في جميع أنحاء الكويت الحصول على العلامة الألمانية المرموقة في زيوت المحرك.

وبمناسبة إطلاق زيوت «ليكوي مولي» في السوق الكويتي، وصل إلى مدينة الكويت «وولفجانج هاشيك»، الرئيس الفني الاقليمي في «ليكوي مولي» ألمانيا، بهدف اطلاع فريق العمل في الكويت على مختلف التفاصيل المتعلقة بمنتجات الشركة واستخداماتها ومزاياها. كما قاد افتتاح أول منفذ لزيوت «ليكوي مولي» ومركز الخدمة في محطة أولى للوقود في الطريق الدائري السادس.

ويستطيع العملاء الآن الحصول على زيوت «ليكوي مولي» في ثمانية منافذ بمحطات أولى للوقود في مختلف أنحاء الكويت، حيث تتوافر أيضا بطاريات «اكساييد».

وقال «هاشيك»: «شهد قطاع السيارات في هذه المنطقة من العالم نموا هائلا، ولا شك أن هذا النمو يتطلب منتجات مثل «ليكوي مولي» التي توفر مستوى أداء لا يضاهى لجميع موديلات السيارات».

وأضاف: «لذلك تسرنا الشراكة مع شركة مرموقة تتمتع بسمعة طيبة مثل علي الغانم وأولاده للسيارات لتوفير زيوت «ليكوي مولي» في سوق الكويت. وإنني على ثقة أن الأمر لا يحتاج إلا قيام العملاء بتجربة منتجاتنا، وبعدها ستصبح «ليكوي مولي» زيوت المحرك الأكثر مبيعا في الكويت».

من جانبه أعرب يوسف القطامي، المدير العام لشركة علي الغانم وأولاده للسيارات، عن تفاؤله بشأن الأثر الذي سيحدثه انضمام زيوت «ليكوي مولي» وبطاريات «اكساييد» إلى قائمة المنتجات المميزة عالية الجودة التي توفرها الشركة لقائدي السيارات في الكويت.

وأضاف: «لطالما سعت شركة علي الغانم وأولاده للسيارات على مدى عقود ودون كلل وراء كل المستجدات والابتكارات المتعلقة بالمنتج والتجزئة. ونحن على ثقة أن شراكتنا مع «ليكوي مولي» و«اكساييد» ستعزز بشكل أكبر من حصتنا المعتبرة في مختلف قطاعات سوق السيارات بالكويت».

جدير بالذكر أن «ليكوي مولي» تضم في محفظتها ما يزيد على خمسة آلاف من المنتجات عالية الجودة، تشمل زيوت المحرك والإضافات ومنتجات العناية بالسيارة والحلول الفنية الكيميائية لاستخدامات السيارات، كما أن زيوت محرك «ليكوي مولي» حاصلة على اعتماد رسمي من جميع الشركات الكبرى المتخصصة في تصنيع السيارات.

يجري تطوير واختبار منتجات «ليكوي مولي» في معاملها الخاصة ولا تصنع إلا في ألمانيا، وقامت الشركة، التي تأسست قبل خمسين عاما، بتطوير زيوت المحرك «ليكوي مولي» بحيث يضمن الحد من تآكل المحرك والذي يسببه الترسب السريع للزيوت الناتج عن ارتفاع محتوى الكبريت في الوقود.

من ناحية أخرى، كانت «اكساييد»، التي أسسها الأسطورة «توماس الفا اديسون»، القوة المحركة لأول رحلة لوكالة «ناسا» إلى القمر في العام 1969، وكذلك رحلة الأدميرال «بيردز» إلى القارة القطبية الجنوبية «أنتاركتيكا».

وتعد «اكساييد» أكبر مصنعي بطاريات السيارات في العالم، وتتواجد في أكثر من 100 دولة، وتقدم لعملائها ضمانا يغطي 18 شهرا ضد أي من عيوب الصناعة. وتمثل بطاريات «اكساييد» أيضا الخيار الأول لجميع الشركات الكبرى العاملة في تصنيع السيارات بالعالم.

واختتم يوسف القطامي حديثه بالإشارة إلى أن لدى الشركة خططا إضافية لتوسيع منافذ الخدمة خلال الأشهر المقبلة، سعيا منها لضمان حصول العملاء في مختلف أنحاء الكويت على خدمات عالمية المستوى.

تقارير

«بيان»: قرار حكيم لهيئة أسواق المال تأجيل موعد التزام الشركات بقواعد الحوكمة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار الأسبوعي: إن سوق الكويت للأوراق المالية واصل تسجيل الخسائر لمؤشراته الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك وسط أداء اتسم بالتذبذب في ظل نشاط عمليات المضاربة على الأسهم الصغيرة، فضلا عن عزوف بعض المتداولين عن التعامل وإحجامهم عن الشراء، مما انعكس على مؤشرات التداول اليومية التي تراجعت بشكل واضح مقارنة مع تداولات الأسبوع قبل الماضي، سواء على مستوى قيمة التداول أو عدد الأسهم المتداولة. وقد جاء أداء السوق وسط تراجع حالة التفاؤل لدى الكثير من المتداولين على وقع تأخر تعديلات قانون هيئة أسواق المال، الأمر الذي دفع بالعديد من الأسهم، سواء القيادية أو الصغيرة، إلى التراجع، مما انعكس سلبا على أداء مؤشرات السوق الثلاثة التي أنهت تعاملات الأسبوع في المنطقة الحمراء.

هذا وقد شهد الأسبوع الماضي قرار هيئة أسواق المال بتأجيل الموعد النهائي لالتزام الشركات المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة لمدة سنة ونصف السنة، حيث قالت الهيئة إنه استشعارا بالمعوقات التي قد تعترض بعض الشركات المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة، وحرصا منها على التيسير والتسهيل على تلك الشركات، فقد قررت الهيئة تأجيل الموعد النهائي لالتزام الشركات المعنية بالتطبيق من 31 ديسمبر 2014 إلى 30 يونيو 2016، وذلك لكي تقوم الشركات بالوصول إلى التطبيق الكامل لقواعد الحوكمة. وأضافت الهيئة أنها لا تدخر جهدا في اتخاذ كل ما من شأنه تعزيز القطاع المالي المحلي من خلال إصدار القرارات والتعليمات وفق أفضل الممارسات الدولية المعمول بها، وذلك بهدف تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.

ولا شك أنه أمر محمود أن تقرر هيئة أسواق المال تأجيل موعد التزام الشركات بقواعد الحوكمة، واستشعارها بوجود معوقات كثيرة تعترض بعض الشركات لتطبيق هذه القواعد، فقد أيقنت الهيئة أخيرا بأن الكثير من الشركات لن تقدر على الوفاء بهذه القواعد في الموعد المحدد، وهو ما دفعها إلى تأجيل هذا الموعد. والجدير بالذكر أنه لا أحد يختلف على أن مبدأ الحوكمة جاء في الأساس ليساهم في تحقيق الشفافية والعدالة وحماية المساهمين والمستثمرين، وأن تطبيق قواعد الحوكمة سينعكس بالإيجاب على المناخ الاقتصادي في الدولة ويساعد على جذب رؤوس الأموال، إلا أن الكثير من الشركات في الوقت الحالي ستواجه صعوبات كثيرة في الإيفاء بالمتطلبات الصعبة التي تطلبها هيئة أسواق المال من الشركات المعنية، الأمر الذي لا شك أنه سيضر بمصالح مساهمي تلك الشركات، خاصة بعد العقوبات التي ستقع عليها إذا لم تتمكن من تطبيق هذه القواعد، لذلك فإننا نأمل بأن يسمح للشركان بأن تطبق هذه القواعد بشكل تدريجي.

على صعيد مختلف، أصدرت هيئة أسواق المال خلال الأسبوع الماضي تعليماتها بشأن نسبة التداول المسموح بها للمسيطر على شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك بهدف تنظيم أوضاع المجاميع المسيطرة على الشركات المدرجة في السوق، وتوضيح نسب وآليات التداول المسموح بها لتلك المجاميع. وأوضحت الهيئة أن هذه التعليمات تنطبق فقط على المسيطر الذي سبق له إتمام عملية استحواذ أثناء سريان القانون رقم 7 لسنة 2010، أو المسيطر الذي حصل على نسبة السيطرة قبل صدور القانون، مع التأكيد أن هذه التعليمات لا تندرج في إطار الاستثناءات للعرض الإلزامي التي تضمنتها المادة (74) من القانون المذكور. وعن نسبة الشراء المسموح بها قالت التعليمات: يجوز للمسيطر على شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية زيادة ملكيته في رأس المال بشكل تدريجي سنويا، فنسبة شراء أو بيع 2٪ للملكية التي تزيد على 30٪ إلى 50٪ ونسبة شراء أو بيع 5٪ للملكية التي تزيد على 50٪.

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد واصلت مؤشراته الثلاثة الاجتماع على الإغلاق في المنطقة الحمراء للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك في ظل استمرار نشاط عمليات جني الأرباح التي طالت الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة، إضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي استهدفت بعض الأسهم وأدت إلى تذبذب مؤشر السوق الرئيسي.

هذا وقد تركزت عمليات جني الأرباح التي شهدها السوق خلال الأسبوع الماضي على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، وهو ما ظهر جليا على المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذين كانا الأكثر تراجعا خلال الأسبوع الماضي مقارنة مع المؤشر السعري، لاسيما أن أسعار معظم الأسهم القيادية قد سجلت ارتفاعات واضحة خلال الفترة الماضية نتيجة حالة التفاؤل التي كانت مسيطرة على جزء كبير من المتداولين على وقع المناقشات التي دارت سابقا حول تعديل بعض مواد قانون هيئة أسواق المال.

من جهة أخرى، شهد السوق خلال الأسبوع الماضي عزوف وإحجام جزء من المتداولين عن التعامل، والذين فضلوا الترقب والانتظار لما ستؤول إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، فضلا عن ترقب بعضهم لنتائج الشركات المدرجة عن الربع الأول من العام المالي الحالي، وسط تخوفات من إيقاف عدد من الشركات عن التداول إذا لم تتمكن من الإفصاح عن بياناتها المالية قبل انتهاء المهلة القانونية المقررة، والتي ستنتهي في منتصف الشهر الجاري.

«الأولى للوساطة»: تراجع إجراءات التحفيز وبواعث القلق السياسي تدفع السوق إلى التذبذب

قالت شركة الأولى للوساطة، إن تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية شهدت تباينات واضحة مدعومة بتحقيق البورصة لخسائر متتالية خلال جلسات الاسبوع الماضي مع تراجع وتيرة إجراءات التحفيز الموجودة أمام المستثمرين وسط بواعث قلق من تزايد سخونة الساحة السياسية.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تداولاته اليوم على ارتفاع في مؤشراته الثلاثة بواقع 23,27 نقطة للسعري و10,05 نقطة للوزني و1,12 نقطة لـ (كويت 15). وقد يعزى إغلاق مؤشرات البورصة نهاية الاسبوع الماضي الى المحفزات النفسية التي عكسها قرار هيئة أسواق المال الكويتية تأجيل ألزام الشركات المدرجة على تطبيق قواعد «الحوكمة». وسيطرت حالة العزوف وعمليات جني الأرباح والضغوط البيعية على مجريات تداولات البورصة في الجلسة الأخيرة من شهر ابريل، حيث اغلق مؤشر السوق على تراجع، وجاءت إقفالات الأسهم المدرجة لشهر ابريل عادية باستثناء بعض السلع القيادية التي تحولت إلى فرص استثمارية حذرة لأصحاب السيولة، منها بعض البنوك أضافه إلى شركات خدمية مثل زين وإجيليتي وغيرها. ولفتت «الأولى للوساطة» في تقريرها الأسبوعي إلى ان السوق افتتح تعاملات الأسبوع الماضي على تراجع، بعد ان اتسمت مجريات الجلسة بمتغيرات عدة تصدرها إقبال المستثمرين على شراء الاسهم الرخيصة مقابل تباطؤ الطلب على الأسهم الثقيلة، الأمر الذي دفع بالمؤشر للانخفاض.

ومن شأن الأحداث السياسية الحالية التأثير في اتخاذ القرار للمستثمر في الشراء والبيع، وهو ما يستلزم تفعيل بعض أدوات تنشيط السيولة للتحفيز على الشراء واستقطاب أموال جديدة تعيد مؤشرات السوق إلى الاتجاه التصاعدي.

وقالت الشركة إن بعض صناع السوق من المضاربين استغلوا تراجع نشاط المستثمرين الرئيسيين على الأسهم القيادية مستغلين عمليات جني الأرباح لمستثمري الفترات القصيرة فتحركوا على عموم الأسهم وقاموا بضغوط بيعية طالت الأسهم الكبيرة، فيما كان لتوقيف عدد من الأسهم دور في انخفاض المؤشرات الرئيسية خلال بعض جلسات الأسبوع.

ويرى التقرير ان افتقاد السوق لأي مقومات فنية جديدة قاد تعاملاته إلى التداول بمستويات متوسطة، خصوصا مع القرارات الجديدة لمستثمري الفترات المتوسطة والطويلة في الاحتفاظ باستثماراتهم أو بناء مراكز استثمارية جديدة ترقبا لما يمكن ان تفرزه النقاشات السياسية المفتوحة منذ فترة.

ولفتت الشركة إلى ان قيام المستثمرين الأفراد بجني الأرباح غذى نشاط التراجع، خصوصا في شريحة الأسهم الرخيصة التي يمكن من خلالها تحقيق هامش ربحية سريع.